

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية
وزير
الدولة للتنمية الإدارية

كتاب دورى رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤
بشأن
حظر شراء السيارات

التزاماً بالسياسة العامة للدولة فى ضبط وترشيد الإنفاق الحكومى .. وبعد موافقة مجلس الوزراء على حظر شراء أى سيارات من كافة الأنواع اعتباراً من ٢٥/٣/٢٠٠٤ .

وبمناسبة ورود بعض الاستفسارات من عديد من الجهات حول هذا الموضوع .. يجب مراعاة الآتى :

أولاً : أن الحظر يشمل شراء :

• سيارات الركوب .

• سيارات النقل الجماعى .

• سيارات نقل البضائع (ويستعان عند الحاجة بشركات النقل الموجودة) .

ثانياً : يسرى الحظر اعتباراً من ٢٥/٣/٢٠٠٤ بالنسبة لجميع هذه الأنواع من السيارات حتى التى صدر لها أمر توريد .

ولا يخرج عن هذا الحظر سوى السيارات التى صدر لها أمر توريد قبل ٢٥/٣/٢٠٠٤ وتم تسليمها فعلياً قبل هذا التاريخ .

برجاء التفضل بالتبنيه على الوحدات التابعة لسيادتكم بالالتزام بما تقدم بكل دقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير
الدولة للتنمية الإدارية

« دكتور محمد زكى أبو عامر »

تحريراً فى ١٤/٤/٢٠٠٤

كشف التوزيع : السادة :

- نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء (عدا الدفاع والداخلية) .
- المحافظون .
- رؤساء الجامعات والمراكز البحثية .
- رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة .
- مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات .
- رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح .